

قرار مجلس المنافسة عدد 124/ق/2024 صادر في 19 من ربيع الأول 1446 (23 سبتمبر 2024) المتعلق بتولي شركة «Managem SA» المراقبة الحصرية لشركة «Sound Energy Morocco East Limited».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريفي رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريفي رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 19 من ربيع الأول 1446 (23 سبتمبر 2024)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 كما تم تغييره وتميمه؛

وبعد تأكيد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني للأعضاء اللجنة الدائمة طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والتريخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أصفق رقم المعاملات الوطنية أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتميمته، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بمالأة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة « Managem SA » المراقبة الحصرية لشركة « Sound Energy Morocco East Limited » عبر اقتناه 100% من رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته :

وحيث إن هذه العملية تخضع لازمة التبليغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم، وأن يفوق رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بال المغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز، يفوق مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتميمته :

وحيث إن الطرفين المعنيين بهذه العملية هما :

- الجهة المقتنية : « Managem SA » هي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، ومدرجة ببورصة الدار البيضاء، ومسجلة بالسجل التجاري بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء تحت عدد 17883، يقع مقرها في توبن سانتر، تقاطع شارع الزرقطوني وشارع المسيرة. وهي مجموعة منجمية تنشط في استكشاف واستغلال المناجم وكذا تسويق المعادن على المستوى الوطني وكذا على المستوى القاري :

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 096/ع.ت.إ/2024 بتاريخ 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)، المتعلق بتولي شركة « Managem SA » المراقبة الحصرية لشركة « Sound Energy Morocco East Limited » عبر اقتناه 100% من رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به :

وعلى قرار المقرر العام بالنفيابة لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 0111/2024 بتاريخ 4 صفر 1446 (9 أغسطس 2024) القاضي بتعيين السيد أحمد الرملي مقرراً في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتميمته :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ فاتح ربيع الأول 1446 (5 سبتمبر 2024)، والذي منح أجل عشرة (10) أيام للأغير المعنين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبليغ بتاريخ 2 ربيع الأول 1446 (6 سبتمبر 2024) :

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية؛ وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 16 من ربيع الأول 1446 (20 سبتمبر 2024) :

وبعد تقديم المقرر العام بالنفيابة ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المبنية عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 19 من ربيع الأول 1446 (23 سبتمبر 2024) :

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي :

وحيث إن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت أسهم مبرم بتاريخ 8 يناير 2024 بين طرف في العملية يحدد شروط تولي شركة « Managem S.A » المراقبة الحصرية لشركة « Sound Energy Morocco East Limited » رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير أفقى سلبي على المنافسة في سوق توريد الغاز الطبيعي على الصعيد الوطني، بالنظر لعدم وجود أي ترابط أفقى بين أنشطة أطراف عملية التركيز على مستوى السوق المعنية، كون الطرف المقتني لا ينشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الأخيرة؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، لن ينتج عن عملية التركيز الاقتصادي هذه أي تأثير عمودي سلبي على المنافسة من شأنه إغلاق الأسواق القبلية أو البعدية لسوق توريد الغاز الطبيعي على الصعيد الوطني؛

وحيث إنه لن يترتب عن العملية المبلغة أي تأثير تكتي سلبي على المنافسة في سوق توريد الغاز الطبيعي لعدم وجود أي ترابط بين أنشطة الشركين طرفي عملية التركيز؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة والأبحاث التي قامت بها مصالح التحقيق والبحث للمجلس، تبين على أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتي سلبي على المنافسة في السوق المعنية أو في جزء مهم منها.

قرر ما يلي:

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 096/ع.ت.إ/ بتاريخ 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)، يستوفي الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولى شركة «Sound Energy Morocco East Limited» المراقبة الحصرية لشركة «Manage SA» عبر اقتناء 100% من رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بتاريخ 19 من ربى الأول 1446 (23 سبتمبر 2024)، بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسات، والسيدة شيماء عبو، والسادة عادل بوكيبر، عبد العزيز الطالبي، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عادل بوكيبر.

شيماء عبو.

حسن أبو عبد المجيد.

#### - الجهة المستهدفة :

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة مسجلة في إنجلترا تحت رقم 099923108 يقع مقرها الاجتماعي ب St Dunstan's Hill, 20 EC3R 8HL، لندن يتمثل نشاطها الرئيسي في استغلال الحقول الغازية المتواجدة بتندرارة شرق المغرب. وهي مملوكة لشركة Sound Energy Plc، المسجلة في إنجلترا، والتي تنشط في استكشاف واستغلال وتطوير المناجم؛

وحيث يتبع من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يندرج في إطار استراتيجية الجهة المقنية المتمثلة في تنوع أنشطتها وذلك بإحداث قطب متعلق بتطوير أنشطة الغاز. وتشمل من خلال هذه العملية المساهمة في تطوير مصادر الطاقة المستدامة، مما سيشكل خطوة هامة لتحقيق الأهداف الطاقية للمغرب بالاعتماد على موارد طبيعية طاقية منتجة محلياً؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق والبحث للمجلس، واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعنى المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتتمادا على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن، فإن السوق المعنية بعملية التركيز الاقتصادي هي سوق توريد الغاز الطبيعي؛

إلا أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة، فإنه يمكن أن يبقى تحديد هذه السوق المرجعية المعنية مفتوحا دون الحاجة لتقسيم أدق؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي لهذه السوق، ونظرا لطبيعة وخصائص العرض والطلب داخلها، فإنها تبقى ذات بعد وطني ذلك أن التشريعات والقوانين التي تنظم هذا النشاط تختلف حسب كل بلد. إلا أنه ونظرًا لكون العملية لن يكون لها تأثير سلبي على المنافسة، فإن التحديد الجغرافي للسوق يمكن أن يبقى مفتوحا دون الحاجة لتحديد أدق؛